

Distr.  
GENERAL

A/54/448  
7 October 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البنود ٢٠، و ٣٥، و ٣٧، و ٧٦، و ٧٨، و ٨٤، و ٨٥،

و ٩٩، و ١٠٠، و ١٠٧، و ١٠٨، و ١٠٩، و ١١٤،

و ١١٦، و ١٦٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة

الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات

الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية

الخاصة

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي

اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية

العاشرة

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن

الدولي

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين  
العام من الممثلين الدائمين للبرازيل وفنلندا والمكسيك  
لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه نص "إعلان ريو دي جانيرو"، وكذلك الوثيقة المعنونة "أولويات العمل"،  
الذين اعتمدا أثناء مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في ريو دي جانيرو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البنود ٢٠ و ٣٥ و ٣٧ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٤ و ١١٦،  
و ١٦٠ من جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين.

(توقيع) مارسا راسي	(توقيع) مانويل ثيو	(توقيع) جيلسون فونسيكا
السفير	السفير	السفير
الممثل الدائم لفنلندا	الممثل الدائم للمكسيك	الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة	لدى الأمم المتحدة	لدى الأمم المتحدة

## المرفق

"إعلان ريو دي جانيرو" و "أولويات العمل" اللذان اعتمدا  
أثناء مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات أمريكا  
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد  
في ريو دي جانيرو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩

لقد قررنا، نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذين اجتمعنا في مدينة ريو دي جانيرو يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩، أن نجعل في توطيد شراكة استراتيجية بين كلتا المنطقتين تكون ذات طابع سياسي، واقتصادي، وثقافي، واجتماعي وتعاوني، وتساهم في تنمية كل بلد من بلداننا، إلى جانب تحسين مستوى رفاه شعوبنا الاجتماعي والاقتصادي، مغتربين الفرص التي يقدمها هذا العالم الذي تتزايد عولمته، وذلك بروح من المساواة والاحترام والتحالف والتعاون.

ونحن متفقون على أن أولويات العمل تستند إلى التزام مشترك بالديمقراطية النيابية، وسلطة القانون، والحكم السديد، والتعددية والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك توزيع الثروات والفرص بمزيد من الإنصاف، والاندماج المتناسق داخل الاقتصاد العالمي.

وكذلك، قررنا تقوية الحوار بين الحكومات على المستويات كافة، ومع منظمات المجتمع المدني، بغرض كفالة تحقيق أهداف التنمية وتعزيز سلطة القانون في كلتا المنطقتين. وفي هذا السياق، سنقوي الآليات اللازمة لضمان تنفيذ قوانين كلتا المنطقتين، إلى جانب الشفافية والمساءلة، لا سيما في استخدام الموارد العامة.

كما قررنا أن يقوم الفريق الإقليمي الثنائي الذي أنشئ بموجب إعلان ريو دي جانيرو، على مستوى كبار المسؤولين، برصد الإجراءات الواردة في هذه الوثيقة.

وإذ نضع هذا الأمر في الاعتبار، علاوة على المبادئ والالتزامات الواردة في إعلان ريو دي جانيرو، سوف نعمل على تعزيز المسائل التالية:

## أولويات العمل

### في الميدان السياسي:

١ - توثيق التعاون وتعزيز تبادل وجهات النظر في المحافل الدولية بشأن المسائل التي تثير الاهتمام المشترك والعمل معا من أجل تحسين مقدرة منظمة الأمم المتحدة على الاستجابة بطريقة أكثر فعالية من

أي وقت مضى لمهامها في الألفية الجديدة، مع الاحترام الكامل لأهداف الميثاق ومبادئه، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما مضت وسننسق الجهود الإقليمية الثنائية لضمان تطور الجمعية الألفية بطريقة تؤدي إلى تعزيز المنظمة.

٢ - صياغة برامج للتعاون ترمي إلى مواصلة تقوية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلا عن البرامج التدريبية لتدعيم مكاتب ومؤسسات حقوق الإنسان، مثل تلك الهيئات العاملة على حماية حقوق أضعف فئات المجتمع. ونؤيد بعض البرامج التدريبية المحددة التي ترمي إلى التشجيع على اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في هذا الميدان. وسنعزز أيضا البرامج الهادفة إلى نشر القانون الإنساني.

٣ - وضع برامج مشتركة وتطبيقها عمليا، واتخاذ تدابير وطنية لمنع كراهية الأجانب، ومظاهر العنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب ومكافحتها، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق أضعف فئات المجتمع، بصورة خاصة الأطفال، والشباب، والمعوقين، والسكان الأصليين والعمال المهاجرين وأسراهم.

٤ - اعتماد برامج ومشاريع في المجالات الإثني عشر ذات الأولوية التي حُددت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، وذلك من خلال آليات التعاون المالي والتقني، مع تحديد مسبق للإجراءات التي تثير اهتماما مشتركا ذا بعد إقليمي ثنائي. وستؤخذ مسألة نوع الجنس بعين الاعتبار كأساس لجميع برامج التعاون.

٥ - العمل لتحديث بنية كل من دولنا، لا سيما في مجال النظم الانتخابية، وإدارة العدالة، والنظم الضريبية وسياسات الميزانية كآليات لإعادة توزيع الثروات والإيرادات المتأتية عن النمو الاقتصادي. ونحن نشجع الحوار بشأن ذلك.

٦ - دعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ المبادرات المشتركة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي. ولذلك، نعتبر التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني أمرا إيجابيا ونقدر الدور ذا الصلة الذي تؤديه برامج التعاون الآخذة باللامركزية. ونحن متفقون على التعاون الوثيق وتبادل المعارف والخبرات في ميدان إصلاح الأمن الاجتماعي.

#### تشجيع الاتصالات البرلمانية بين كلتا المنطقتين

٧ - الإشادة بصفة خاصة بأنشطة مختلف المحافل في إطار التحضير لمؤتمر القمة.

٨ - التشديد على ضرورة مواصلة الحوار الدائم بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو بشأن مسائل الأمن، وذلك في ضوء نجاح المؤتمرات المعنية بالتدابير الأمنية وتدابير بناء الثقة.

٩ - التشجيع على توقيع أو إبرام الصكوك في ميدان نزع السلاح وحظر بعض أنواع الأسلحة غير الإنسانية بصورة خاصة، بما فيها اتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ ومعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكذلك دعم المفاوضات الجارية حالياً على قدم وساق، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

١٠ - الترحيب، في أول آذار/ مارس ١٩٩٩، بسريان مفعول اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والتشديد على أهمية تطبيق الاتفاقية بصورة كاملة وسريعة. وندعو جميع الدول إلى توحيد جهودها للقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم والموافقة على إيلاء أولوية عالية للجهود المبذولة لمعالجة ما تسببه من معاناة ودمار.

١١ - المضي في تقديم التعاون التقني والمالي عبر برامج عمل متعلقة بالألغام، مع إعارة اهتمام خاص إلى بلدان أمريكا الوسطى.

١٢ - التأكيد على أن المجتمع الدولي يواجه تحدياً خطيراً ناجماً عن تلامي النزاعات وعدم ضبط انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي هذا السياق، نرحب بالإجراء المشترك الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي والمتعلق بمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها بصورة مزعزعة للاستقرار، إلى جانب الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بذلك والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ونؤكد تصميمنا على توثيق التعاون في هذا المضمار.

١٣ - التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، والعمل على سن صكوك ضد الفساد، إلى جانب التشجيع بقوة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن، وكذلك زيادة التعاون بين حكوماتنا.

١٤ - تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، استناداً إلى المبادئ الراسخة في إطار منظمة الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الغرض، سنعمل معاً للتقدم في مسيرة توقيع وإبرام اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، ولتعزيز الإطار القانوني الدولي المتعلق بهذا الموضوع، مؤيدين وضع صكوك لمكافحة الإرهاب.

١٥ - دعم المشاريع الخاصة بحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، لا سيما تلك التي تساهم في التغلب على الفقر والتهمة والإقصاء الاجتماعي، وفي تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتشجيع على حفظ التنوع البيولوجي. وستعطى أهمية خاصة لتعزيز القطاعات التي يَرتجى منها توليد العمل المنتج.

١٦ - التأكيد مجدداً على التزاماتنا بتطبيق اتفاقية ريو المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر وتعزيز الإجراءات التي ننحو نحو التطبيق المبكر لآلية التنمية النظيفة التي استشرها بروتوكول كيوتو.

وإننا عازمون على التعاون وتبادل الخبرات في مجال صون الغابات في جميع أنحاء العالم عبر الاستغلال الاقتصادي السليم طبقاً لمبادئ التنمية المستدامة. وسيولى الاهتمام الشديد للمشاريع التي تتعامل مع الطاقة بطريقة أكثر ترشيداً، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة وحل مشاكل التلوث الصناعي والحضري. وإننا مصممون على تبادل الخبرات في ميدان فقد إنتاجية التربة وإدارة النظم الإيكولوجية الجافة. ونشدد على نجاح التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي والحكومة البرازيلية في تنفيذ "البرنامج الريادي الدولي لحفظ الغابات المطيرة البرازيلية". (البرنامج الريادي لمجموعة السبعة) بوصفه تحالفاً استراتيجياً واعداداً. ونؤكد على أهمية التثقيف في مجال حماية البيئة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونوافق على توثيق التعاون في هذا المضمراً.

١٧ - وضع برامج التعاون في ميدان الكوارث البيئية والطبيعية موضع التنفيذ، بقصد المساهمة في تحسين قدرات أضعف البلدان في المنطقتين لمنع الكوارث والتصدي لها؛ وإنشاء نظام ملائم للإفادة من المساعدات الدولية في مراحل منع الكوارث، والإنذار المبكر، وحالات الطوارئ، والتخفيف من آثارها، والتأهيل والتعمير. وسيشتمل هذا التعاون على وضع دليل بمنظمات الحماية المدنية الوطنية المسؤولة، وإدراج مسح بالموارد الموجودة للإغاثة في حالات الكوارث، وإعداد كتيب مبادئ توجيهية للتعاون الدولي في حالات الكوارث.

١٨ - التشجيع على التطبيق الكامل لأهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وبرامج التأهب للكوارث، والتخفيف من آثارها ومنعها، الخاص بإدارة المساعدات الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي، والمنفذة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٩ - تقدير الدور النشط الذي يؤديه المجتمع المدني في أعمال الإغاثة والتعمير في أمريكا الوسطى، حسبما أقر به إعلان ستوكهولم الذي صدر في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٢٠ - تأييد التنفيذ المتوخى في خطة عمل بنما الشاملة للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي/أمريكا اللاتينية في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك التعاون الأقاليمي مع منطقة البحر الكاريبي كجزء هام في أولويات العمل.

٢١ - الترحيب بنتائج المؤتمر البرلماني الدولي الرابع عشر للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية (من ١٦ إلى ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩)، وبصورة خاصة الرسالة المتصلة بمعهد العلاقات بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، وتقدير توصيات أعضاء البرلمانات في كلتا المنطقتين في هذا الشأن.

#### في الميدان الاقتصادي

٢٢ - تعزيز العمل المشترك في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، وفي منظمة التجارة العالمية، سنضمن التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي، ونوافق على إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف شاملة وذات فائدة مشتركة.

٢٣ - دعم علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، والإفادة إلى الحد الأقصى من الاتفاقات التجارية القائمة بين منطقتنا والعمل على وضع اتفاقات جديدة.

٢٤ - عقد مشاورات رفيعة المستوى لتبادل وجهات النظر والاتفاق على اتخاذ مواقف بجهود متعددة الأطراف في المحافل المناسبة، بما في ذلك محافل منظومة الأمم المتحدة، تنحو نحو إنشاء آليات لتعزيز إقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي مستقر ودينامي، كوسيلة للحيلولة دون حصول الأزمات في المستقبل، وضمان حلها بطريقة فعالة وسريعة في حال نشوئها.

٢٥ - وضع اقتراحات، ضمن إطار المشاورات التي نجريها للتعاون بين المنطقتين تهدف إلى تعزيز النظم المالية الوطنية وإلى تطوير آليات للرصد والتنظيم تحقق تنفيذ أفضل المعايير والممارسات الدولية.

٢٦ - إيجاد برامج محددة لدعم البلدان الأقل نموا نسبيا من الناحية الاقتصادية وذلك بإنشاء محافل للتدريب وحفز الاستثمار المنتج والظروف الملائمة للتمويل بما في ذلك وضع تدابير وطنية وعالمية فعالة لحل المشاكل الناجمة عن مستويات المديونية المفرطة.

٢٧ - دعوة الأوساط التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي للاجتماع دوريا في محفل تجاري، بهدف تحليل المسائل ذات الاهتمام المشترك وتقديم النتائج والتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى الحكومات لكي تنظر فيها. ويمكن إغناء مثل هذا المحفل، الذي يمكن أن يستهل أعماله بتعزيز شبكات الشركات التجارية الإلكترونية في المنطقتين، بمبادرات قائمة مثل المحفل التجاري المشترك بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي ولقاء الشراكة التجاري المتعدد القطاعات لعام ١٩٩٩ بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك وأمريكا الوسطى.

٢٨ - تعزيز برنامج مشترك بين المنطقتين للتدريب الحكومي والتجاري يرمي إلى تشجيع التنافس في التجارة وفي مقدرة منظمي المشاريع على التفاوض، وكذلك في البحث عن حلول فعالة في مجال تيسير الأعمال التجارية.

٢٩ - تشجيع إبرام اتفاقات واتفاقيات ثنائية ومتبادلة لتعزيز وحماية الاستثمارات لتجنب الازدواج الضريبي وتنشيط المبادرات الرامية إلى تيسير وزيادة الاستثمارات بين المنطقتين.

٣٠ - تعزيز البرامج والآليات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ميادين التمويل، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى الضمانات المالية ورأس مال المخاطرة، والتدريب على الإدارة، والتكنولوجيا والتعاون فيما بين الأعمال التجارية، وذلك بهدف رفع مستوى المنافسة وتحقيق اندماج أفضل في الأسواق الدولية. وتشجيع المشاريع المشتركة على نحو خاص من أجل إنشاء المشاريع في كلا المنطقتين.

٣١ - دعوة مصرف الاستثمار الأوروبي إلى النظر في تعزيز وتوسيع نطاق أنشطته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشجيع التمويل المشترك بين المؤسسات المالية الأوروبية ومؤسسات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٢ - دعم تطوير القدرات الوطنية بغية تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها في جميع الميادين، وفقا للقواعد المقررة في إطار منظمة التجارة الدولية، كشرط أساسي هام لزيادة تدفقات التجارة والاستثمار.

٣٣ - إقامة حوار لدراسة المعايير والتصديقات التي تستند إلى اتفاقات حالية تتعلق بالعوائق التقنية التي تعترض التجارة. وسننظر في إمكانية الإعداد لمفاوضات لوضع اتفاقات ثنائية بشأن الاعتراف المتبادل بالمعايير التقنية.

٣٤ - إقامة حوار يرمي إلى تعزيز التعاون الجمركي وإلى اتساق المصطلحات، لا سيما في ميدان التدريب وإنشاء قواعد البيانات وشبكات من الخبراء، ووضع اقتراحات لاتفاقات محتملة في مجال التعاون الثنائي بشأن هذا الموضوع.

٣٥ - تشجيع التعاون والاستثمار من أجل تطوير السياحة في كلا المنطقتين. ونولي أهمية خاصة لتطوير وتعزيز السياحة المستدامة، نظرا لضرورة المساهمة في حفظ وإدارة التنوع البيولوجي الغني في منطقتينا. فالمشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والإدارة المحلية والقطاع الخاص في التنمية المستدامة للسياحة تساهم في الاقتصادات الإقليمية والمحلية.

٣٦ - تعزيز برامج التعاون في قطاع الطاقة البديلة وفي توفير الطاقة، لا سيما التعاون اللامركزي - برنامج الجماعة الأوروبية للاستثمار وبرنامج الاستثمار في أمريكا اللاتينية والاستخدام الرشيد للطاقة في أمريكا اللاتينية. وسنواصل كذلك تقديم الدعم للبرامج ذات الصلة.

٣٧ - تشجيع برامج التعاون في ميدان الهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل والإجراءات الإدارية لتحرير التجارة وتكثيف التعاون الاقتصادي.

٣٨ - ضمان واتخاذ ترتيبات إطارية قانونية عالية الجودة لحماية المستهلك وإقامة حوار بين الشركاء الاجتماعيين؛ وتشجيع التنفيذ الكامل لاتفاقيات العمل الدولية.

#### في الميادين الثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والإنسانية

٣٩ - الموافقة على تنفيذ برامج في المجالين الصحي والتعليمي ترمي إلى مكافحة التهميش والإقصاء الاجتماعي والفقر المدقع. وينبغي تشديد الاهتمام بتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية



لعام ١٩٩٥ وللتحضير لأعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لمتابعة مؤتمر القمة.

٤٠ - تعزيز التعاون في ميادين التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ووضع برامج مشتركة بين المنطقتين لدعم السياسات التعليمية التعويضية التي تساهم في تحسين نوعية التعليم وفي تدريب المدرسين، وكذلك في إعداد الموارد البشرية، مع التركيز بشكل خاص على التدريب المهني وعلى استخدام التكنولوجيات الحديثة المطبقة في مجال التعليم. ونبرز الجهود المتواصلة والناجحة التي بذلتها جميع الأطراف في العقدين الماضيين من أجل تعزيز التعاون أيضا عن طريق المدارس الثنائية اللغة والثنائية الثقافية.

٤١ - ترسيخ دعم التعاون المشترك بين المنطقتين في القطاع الجامعي الذي يرمي إلى زيادة المنح المقدمة للطلاب وللباحثين على كافة الأصعدة، وكذلك إلى توسيع نطاق الدراسات العليا في مجال العلم والتكنولوجيا والصناعة والتجارة، وتنقل الأكاديميين والطلاب وعمليات اعتماد البرامج والاعتراف بالشهادات الدراسية. ويمكننا العودة إلى تاريخ مشهود من التعاون في القطاع الجامعي، ولا سيما في "التدريب الأكاديمي في أمريكا اللاتينية". وقدمننا على كلا الصعيدين منحا تعليمية لا تحصى للطلاب والباحثين من كافة المستويات. وسيجري توسيع نطاق هذه المشاريع في المستقبل.

٤٢ - تعزيز التعاون لتحقيق استفادة أفضل من الإمكانيات التي تقدمها التكنولوجيات والوسائل الحديثة، مثل التعليم عن بعد، وذلك بهدف إدماجهم ضمن أطر تعليمية وطنية، لا سيما من أجل الأشخاص والمجموعات الاجتماعية التي لا تجد سبيلا للوصول إليها.

٤٣ - ستولى أهمية خاصة لتعزيز حقوق الأقليات ولتنفيذ خطط التدريب التي تعير أهمية للهويات الثقافية واللغوية. ونوافق على تشجيع التعاون الذي يرمي إلى تعزيز الفرص لتمكين السكان الأصليين من المشاركة في تخطيط برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها.

٤٤ - إدماج أفكار في البرامج التعليمية موجهة نحو نشر تراثنا الثقافي الملموس وغير الملموس، مع تحديد مشاريع التعاون بين المنطقتين ومراعاة العروض الثقافية الموجودة على جانبي المحيط الأطلسي.

٤٥ - سننظر، في هذا الصدد، في إنشاء محفل ثقافي للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف إبراز الحوار الثقافي بين منطقتينا وتجديده.

٤٦ - تنفيذ برامج لتعزيز الهويات الثقافية واللغوية، وتوعية السكان بأهميتها وضرورة المحافظة عليها. وسننظر بصورة خاصة البحث في ميدان علم الإنسان والثقافة، وتبادل الخبراء ونقل تقنيات الحفظ.

٤٧ - والموافقة كذلك على مواصلة تقديم الدعم المناسب للوسائل المجتمعية مثل منظمة "المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية".

٤٨ - الحث على اتخاذ مبادرة مشتركة في ميدان "مجتمع المعلومات" تتعلق ببعض المسائل ذات الأولوية (مثل التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيات والاتصالات السلكية واللاسلكية الصناعية، والبيئة، والصحة، والخدمات الاجتماعية والتعليم). والتشجيع على تعاون أوسع نطاقاً في الميدان السمعي والبصري والتصوير السينمائي ووسائل الإعلام المتعددة وكذلك تنظيم وتصنيف الأرشفة والمواد المطبوعة.

٤٩ - تقديم الدعم للعمل الذي يقوم به الفريق العامل للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية المعني بالتعاون العلمي والتكنولوجي وللاتفاقات التي صدرت عن المؤتمرين الرابع والخامس المشتركين بين المنطقتين اللذين عقدا على التوالي في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٨، في مدريد وغواتيمالا. وسننشئ في هذا الصدد فريقاً عاملاً يتألف من ممثلين لكلا المنطقتين من أجل إقامة حوار وتقديم المشورة بشأن أفضل طريقة للاستفادة، وفيما يتعلق بالتعاون العلمي والتقني المستقبلي بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، من الاحتمالات الواردة في البرنامج الإطاري الخامس للمجموعة الأوروبية المعني بأنشطة البحث والتطوير التكنولوجي والبيان العملي، ولا سيما من خلال اتفاقات التعاون، مع مراعاة خصائص البلدان المعنية ولقدراتها، وكذلك الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في شراكتنا الجديدة بين الإقليمين.

٥٠ - تعزيز وتيسير مبادرات التعاون والتبادل في الميدان العلمي والتكنولوجي. وينبغي إيلاء أهمية خاصة للصلات القائمة بين عمليات الإنتاج والبحث العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك الجوانب الإيكولوجية التي تحمل أثراً إيجابياً على التنمية المستدامة لكلا المنطقتين ولبيئتهما.

٥١ - منح الأولوية باستمرار لمراكز التفوق من خلال شبكات عبر إقليمية تتألف من مؤسسات ذات طابع أكاديمي وعلمي وتكنولوجي. ونتعهد، ضمن هذا الإطار، بتعزيز تبادل المعرفة، والتعاون في مبادرات مشتركة، وتنقل الطلاب والعاملين في مجال البحث بين المؤسسات المماثلة في الإقليمين المعنيين. كما نشدد على أهمية التعاون فيما بين الجامعات في الميادين الإنسانية والاجتماعية والعلمية وعلى الحاجة إلى وجود مركز تنسيق، ضمن أمور أخرى، للبحث المشترك وتدريب الأشخاص ذوي الكفاءات العالية، ولا سيما على مسائل تتصل بعمليات التنمية والتكامل.

٥٢ - تشجيع المعاهد ومؤسسات التكامل الأوروبية (بروج وفلورانس وماستريخت) وشبكة المؤسسات الأكاديمية لجميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على دعم الأنشطة المتعلقة بالبحث والدراسات العليا والتدريب في ميدان عمليات التكامل.

٥٣ - تعزيز سياسات التكامل الإقليمية وتطوير الأسواق الداخلية بوصفها عوامل نمو واستقرار أساسية. ولهذا الغرض، فإننا سندعم اعتماد سياسات مشتركة ونهج قطاعية منسقة ترمي إلى استخلاص أفضل الفوائد من سياسات تحرير التجارة الحالية والمستقبلية. وسيولى اهتمام خاص لمواجهة الاتحادات التجارية ولوضع أطر قانونية ومالية مناسبة.

٥٤ - مواصلة تقديم الدعم لأهداف وأنشطة المؤسسات الإقليمية، مثل "مركز التدريب للتكامل الإقليمي"، في مونتفيدو، الذي يعمل على تدريب الفنيين في القطاعين العام والخاص والأجيال الجديدة، مما يعزز القدرات المتخصصة في ميادين مثل تحليل عمليات التكامل والتدريب عليها وإدارتها.

٥٥ - وبغية ضمان تحقيق أنجع استخدام للموارد المالية المتاحة وتحقيق أعلى حد لجوانب التكامل وصلات التعاون القائمة، نوافق على الأهمية الخاصة لمبدأ التفويض وعلى ضرورة تعزيز التعاون على جميع الأصعدة.

### مقدمة

عقد مؤتمر القمة الأول بين رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، بمشاركة رئيس اللجنة الأوروبية، في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل، يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، برئاسة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، ورئيس الولايات المكسيكية المتحدة. ومستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، بوصفه رئيسا للمجلس الأوروبي. وقد يجري، استنادا إلى مؤتمر القمة الأول هذا وإلى تنفيذ قراراته، التنظيم لعقد مؤتمر قمة ثان بعد فترة مناسبة.

وقد عقد مؤتمر القمة التاريخي هذا نتيجة للإرادة السياسية الرامية إلى تعزيز العلاقات الإقليمية الثنائية الممتازة القائمة فعلا والتي تستند إلى القيم المشتركة التي هي نتاج لتاريخ مشترك. ويتمثل الهدف من مؤتمر القمة في تعزيز روابط التفاهم السياسي والاقتصادي والثقافي بين المنطقتين بغرض وضع شراكة استراتيجية فيما بينهما.

وقد أسفر أيضا اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد عشية مؤتمر القمة عن تعزيز هذا التعاون المثمر بما قدمه الوزراء من مساهمة جمّة في الحوار الثنائي بين المنطقتين.

وللنهوض بهذه العملية قرر رؤساء الدول والحكومات تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان من خلال "أولويات العمل" الملحق به. وسيجري تحقيق ذلك من خلال منتديات الحوار السياسي والتعاون الراسخة ومن خلال بذل المزيد من الجهود الإقليمية الثنائية.

وقرر رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، على إثر المداولات التي جرت خلال مؤتمر القمة، اعتماد ما يلي:

### إعلان ريو دي جانيرو

١ - نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قررنا تشجيع وتطوير علاقاتنا وصولاً إلى وضع شراكة إقليمية ثنائية استراتيجية، تستند إلى التراث الثقافي العميق الذي يربط بيننا، وإلى ما تمثله سماتنا الثقافية الذاتية من ثروة وتنوع. وقد منحنا هذه السمات هويات قوية متعددة الوجوه، وكذلك الإرادة الكفيلة بخلق بيئة دولية تتيح لنا رفع مستوى رفاه مجتمعاتنا والوفاء بمبدأ التنمية المستدامة، واغتنام الفرص التي يتيحها لنا العالم الذي تتزايد عولمته، بروح من المساواة والاحترام والتحالف والتعاون فيما بين مناطقنا.

٢ - وتجمع الشراكة الاستراتيجية بين عنصرين مؤثرين هامين على المسرح الدولي الراهن. وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهيئتان لأن تكونا من أكثر المناطق رخاء في القرن الحادي والعشرين نتيجة

للتقدم الهام المحرز في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. ولهذا السبب، فإن المنطقة عازمة على المحافظة على التقدم المحرز في العمليات الديمقراطية، والمساواة الاجتماعية، وجهود التحديث، وتحرير التجارة، والإصلاحات الهيكلية الواسعة النطاق. وقد اتجه الاتحاد الأوروبي، بدوره، نحو عملية تكامل تاريخي ترتبت عليها آثار متعددة على الصعيد العالمي في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية، أفضت إلى إجراء تحسين مستمر في مستويات معيشة مجتمعاته.

٣ - وتستند هذه الشراكة الاستراتيجية إلى الامتثال التام للقانون الدولي، وللأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ عدم التدخل واحترام السيادة والمساواة فيما بين الدول، وحق تقرير المصير، وهو ما يشكل أسس العلاقات فيما بين مناطقنا.

٤ - وتشكل هذه الشراكة أساساً وإسهاماً يرميان إلى دعم الأهداف المشتركة، مثل تعزيز الديمقراطية القائمة على التمثيل والمشاركة، والحرية الفردية، وسيادة القانون، والحكم الجيد، والتعددية، والسلم والأمن الدوليين، والاستقرار السياسي، وبناء الثقة فيما بين الدول.

٥ - ونحن نبرز عالمية حقوق الإنسان؛ والحاجة إلى عكس اتجاه تدهور البيئة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً مستداماً؛ والتعاون من أجل استعادة التراث الثقافي والمحافظة عليها ونشرها وتوسيع نطاقها، ودمج المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي بطريقة فعالة في النظم التعليمية على جميع المستويات، ومكافحة الفقر وكذلك الاختلالات الاجتماعية وعدم التكافؤ بين الجنسين.

٦ - ونحن نرحب بالتقدم المحرز في التكامل الذي تم في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجالين السياسي والاقتصادي في ظل مبدأ الإقليمية المفتوحة.

٧ - ونحن نتوخى في هذه العملية توفير قوة دفع جديدة واهتمام متكافئ للأبعاد الاستراتيجية الثلاثة التالية: إجراء حوار سياسي مثمر يحترم القانون الدولي؛ وإقامة علاقات اقتصادية ومالية متينة تقوم على أساس تحرير التجارة والتدفقات المالية بشكل شامل ومتوازن؛ وإقامة تعاون أكثر دينامية وخلق في الميادين التعليمية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والإنسانية والاجتماعية.

٨ - وسيجري تشجيع وتنفيذ أولويات العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة وذلك من خلال المباحثات الوزارية الراهنة الجارية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان والمجموعات الواقعة في أمريكا اللاتينية، وبين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الكاريبي، في إطار اتفاقية لومي. وسيكون من شأن هذه المباحثات المحافظة على شكلها وانتظامها الحاليين. ويمكن أيضاً عقد اجتماعات وزارية بشأن مسائل محددة تتسم بأهمية مشتركة، مثل التعليم والبحوث والعلوم.

٩ - وقررنا أيضا إنشاء مجموعة ثنائية إقليمية على مستوى كبار المسؤولين. وسوف تجتمع هذه المجموعة بانتظام، وسترصد وتشجع إنجاز أولويات العمل، من وجهة نظر سياسية، وبهدف الإسهام، على أساس الآليات القائمة، في الحوار العالمي بغية تعزيز الشراكة الثنائية الإقليمية الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والثقافية والتقنية والعلمية.

وفي هذا الصدد، نلتزم بما يلي:

#### في الميدان السياسي:

١٠ - تعزيز عمليات الحوار المؤسسي القائم بين كلا المنطقتين وتشجيع الاتصال المباشر بين الحكومات بصدد مسائل التكامل الإقليمي، ولا سيما من حيث بعدها السياسي، والتعاون الدولي القائم على أساس تبادل الخبرات والمعلومات.

١١ - المحافظة على الديمقراطية والأداء التام وغير المقيّد للمؤسسات الديمقراطية، والتعددية، وسيادة القانون، بكفالة إجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة ومفتوحة تقوم على أساس الاقتراع العام بوصفها عناصر أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السلم والاستقرار.

١٢ - تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، ومع مراعاة سماتها العالمية والمترابطة وغير القابلة للتجزئة، والإقرار بأن المسؤولية عن تشجيعها وحمايتها تقع على كاهل الدول وجميع المواطنين. ونحن نشدد على أن المجتمع الدولي لديه مصلحة شرعية في هذه المهمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مع التركيز على تنفيذ صكوك ومعايير حقوق الإنسان العالمية والإقليمية.

١٣ - تعزيز التعليم تحقيقا للسلام ورفض جميع أشكال التعصب بما في ذلك كراهية الأجانب والعنصرية، لصالح الأمن الدولي والإقليمي والتنمية الوطنية، وكذلك تشجيع وحماية حقوق أضعف الفئات في المجتمع، ولا سيما الأطفال والشباب والمعوقين والمشردين والعمال المهاجرين وأسراهم.

١٤ - الدفاع عن مبادئ وجود هيئة قضائية مستقلة ونزيهة، لتشجيع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وإنفاذهما ودمجهما. والإقرار بأهمية التطوير التدريجي للقواعد المتعلقة بالمسؤولية الجنائية المتعلقة بالأفراد الذين يرتكبون جرائم معينة لها صداها الدولي. ولهذا السبب، نشير باهتمام إلى الموافقة منذ وقت قريب على النظام الأساسي التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٥ - التأكيد من جديد على المساواة التامة بين الجنسين بوصفها حقا غير قابل للتصرف، وجزءا لا يتجزأ ولا ينفصم عراه من حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، ومن ثم نلزم أنفسنا بإدراج المنظور الجنساني في السياسات العامة التي تنتهجها حكوماتنا.

١٦ - تشجيع وحماية حقوق السكان الأصليين، بما في ذلك حقهم في المشاركة بشكل متكافئ في الفرص والفوائد المحققة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتمتع بهذه الفرص والفوائد، مع الاحترام التام لهوياتهم وثقافتهم وتقاليدهم.

١٧ - تكثيف الجهود المبذولة للوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتقدم الاجتماعي.

١٨ - إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، داخل إطار تشجيع التنمية المستدامة، وكذلك إلى تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك، وإلى تشجيع المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي العالمي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإلى منع التدهور البيئي وعكس اتجاهه، لا سيما ذلك الناشئ عن التركيز الصناعي المفرط والأنماط غير الملائمة من الاستهلاك، وتدمير الغابات وتآكل التربة، وكذلك استنفاد طبقة الأوزون وتزايد أثر غاز الدفيئة، مما يهدد المناخ العالمي.

١٩ - وسيكون من شأن الجهود الوطنية والإقليمية في هذه الميادين، بالترافق مع التعاون الدولي، تعزيز حق الأفراد في الحصول على نوعية أفضل من الحياة وإدماج جميع السكان في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - الإقرار بأنه ليس هناك، في معظم البلدان، موارد داخلية كافية متاحة لتنفيذ مجموعة الإجراءات المقترحة دولياً لتشجيع التنمية المستدامة. ومن ثم، نشدد على الحاجة إلى تشجيع المستويات الكافية من الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٢١ - التشديد على أهمية إسهام العناصر المؤثرة الجديدة والشركاء وموارد المجتمع المدني بهدف توطيد الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعميق احترام حقوق الإنسان. ويستلزم التعاون الدولي الذي تسهم فيه الموارد العامة إجراء حوار تشارك فيه الحكومات والمجتمعات المدنية على حد سواء. ويتعين على شركاء التعاون في التنمية أن يلتزموا بقوانين البلدان المعنية، وكذلك بالشفافية والمساءلة. وسوف نشجع التبادل والتعاون في مجال المجتمع المدني بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي.

٢٢ - العمل معاً لمواجهة التهديدات الماثلة أمام السلم والأمن الدوليين وتكثيف الجهود لمواصلة عملية نزع السلاح في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة، مع التشديد على إزالة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي إطار خطة نزع السلاح، نعتبر أنه بعد بدء نفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، سيكون أحد الأهداف الأساسية هو إبرام واعتماد بروتوكول التحقق المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، مما يفضي إلى القضاء على هذه الفئة من فئات أسلحة الدمار الشامل.

٢٣ - تعليق أهمية خاصة على التوصل إلى تقيّد عالمي بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل مفرط ومزعزع للاستقرار، وانتشارها بشكل غير منضبط، ونهيب بجميع الدول أن تنضم إلى الجهود المبذولة للتوصل إلى الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

٢٤ - معالجة مشكلة المخدرات العالمية في إطار مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة فيها استنادا إلى نهج عالمي وشامل ومتوازن بما يتفق تماما مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتستند خطة عمل بنما الشاملة بشأن المخدرات إلى هذه المبادئ وسوف تعطي بُعدا جديدا للتعاون في مجال المخدرات. وينبغي استخدام آلية التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تطوير هذا التعاون.

٢٥ - الإعراب أيضا عن عزمنا على تنفيذ ومتابعة الاتفاقات المبرمة خلال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لاتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة مشكلة المخدرات.

٢٦ - بذل جهود مشتركة لمكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود وما يتصل بها من أنشطة، مثل غسل الأموال، والاتجار بالنساء والأطفال والمهاجرين؛ وتصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

٢٧ - تعزيز الإجراءات الفردية والمشاركة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنها تنتقص من السلام وسيادة القانون والديمقراطية.

٢٨ - تعزيز الإجراءات الفردية والمشاركة وزيادة التعاون فيما بين الحكومات لمواجهة الفساد بجميع أشكاله، مع مراعاة الصكوك الهامة المعتمدة في الآونة الأخيرة في كلا المنطقتين، نظرا لأن هذه المشكلة الخطيرة تنتقص من الشرعية وتضر بأداء المؤسسات وتشكل تهديدا للديمقراطية والمجتمع وسيادة القانون والتنمية.

٢٩ - بذل جهود مشتركة لزيادة الحوار، والتعاون الدولي، وتبادل المعرفة في مجال اتقاء الكوارث الطبيعية، مع الاستفادة من الخبرات المكتسبة من خلال عقد الأمم المتحدة الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تراعي المبادرات المتخذة في هذا المجال الصلات القائمة بين تقديم المعونة الطارئة، وعمليات الإنعاش والتعمير، مع التقيد بمعايير التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

٣٠ - الإقرار، في هذا السياق، بالجهود التي تبذلها حكومات وشعب أمريكا اللاتينية لإعادة بناء بلدانها وتحويلها بعد مأساة إعصار "ميتش". كما نولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي من أجل إنعاش أمريكا الوسطى وتعميرها، وخاصة للمساهمات التي تقدمها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللتنفيذ الناجح



لخطة الاتحاد الأوروبي لإعادة بناء أمريكا الوسطى، ولجهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تصل قيمتها جميعا إلى بليون يورو.

٣١ - تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، وخاصة بوصفها محافل لتسوية الخلافات الدولية وتعزيز التنمية. والدعم المشترك من جانبنا، في هذا الصدد، لتوثيق العلاقات المتعددة الأطراف، بما في ذلك النهوض بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بحثا عن توازن جديد بين هيئاتها الرئيسية لتحسين فعاليتها.

#### في الميدان الاقتصادي:

٣٢ - تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لتدعيم تحرير التجارة الشامل والمحقق لفوائد متبادلة، باعتباره وسيلة لزيادة الازدهار ومكافحة ما يترتب على التدفقات المالية المتقلبة من آثار مزعزعة للاستقرار. وينبغي في هذا السياق وضع تفاوت مستويات التنمية في الاعتبار.

٣٣ - إعادة تأكيد اقتناعنا بأن التكامل الإقليمي يؤدي دورا مهما في تعزيز النمو، وتحرير التجارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار الديمقراطي، وفي الاندماج الأكثر تماثلا في عملية العولمة. ونؤكد على وجه الخصوص استعدادنا لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، والإقليمية المفتوحة، ولتوطيد العلاقات الاقتصادية بين منطقتينا.

٣٤ - التسليم بمسؤوليتنا المشتركة عن الإسهام في جميع تلك الجوانب بفعالية وبصورة موجهة نحو تحقيق نتائج.

ومن خلال الشراكة الجديدة التي بين منطقتينا، نحن مصممون على ما يلي بشكل خاص:

٣٥ - تضافر جهودنا لضمان بدء العمل بالتزامات جولة أوروغواي بصورة كاملة وفي حينه والتطبيق الفعال لتلك الالتزامات.

٣٦ - إبراز أهمية منظمة التجارة العالمية بوصفها المحفل الرئيسي لتعزيز تحرير التجارة ووضع القواعد والمبادئ التوجيهية الأساسية للنظام التجاري الدولي.

٣٧ - أن نقترح سويا، في الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية الشاملة التي لا تستبعد أي منطقة، تستهدف الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة في السلع والخدمات.

٣٨ - إعادة تأكيد رفضنا القاطع لجميع التدابير الانفرادية التي يتخطى أثرها إقليم الدولة التي تتخذها، والتي تتنافى مع القانون الدولي وقواعد التجارة الحرة المقبولة عموماً. والتسليم بأن هذا النوع من الممارسات يشكل تهديداً خطيراً لمبدأ تعدد الأطراف.

٣٩ - تشجيع مواصلة تنمية التجارة وتنويعها، آخذين في الاعتبار المفاوضات الجارية والمقبلة، المتعددة الأطراف والثنائية، الرامية إلى تحرير التجارة، مثلما هو الحال بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك، وبين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وشيلي، فضلاً عن التطورات التي ستشهدتها منطقتانا مستقبلاً.

٤٠ - تشجيع الحوار حول تهيئة مناخ مناسب للتدفقات المالية والاستثمار المنتج بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي وتوفير الحوافز المشجعة لهذا المناخ، وبخاصة تعزيز المشاريع المشتركة، عن طريق مصرف الاستثمار الأوروبي، وتعزيز أدوات التعاون الأخرى، مثل الاتفاقات الثنائية لتعزيز الاستثمار والحماية المشتركة له.

٤١ - إيلاء عناية خاصة للبلدان ذات الاقتصادات الأصغر ودعمها، عن طريق سبل منها تقديم الحوافز للاستثمار المنتج. وينبغي دراسة وتنفيذ شروط وإجراءات مؤاتية للتمويل لكي تحصل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على معاملة عادلة ومناسبة في المحافل الخاصة المعنية. ونرحب في هذا الصدد بموافقة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧ على مجموعة جديدة من التدابير الرامية إلى تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٢ - العمل على زيادة الاتصال بين الجهات الفاعلة الاقتصادية والتشجيع على قيام حوار أوسع بين أعضاء دوائر الأعمال التجارية والمحافل القطاعية لدى كلا الجانبين، نظراً لما يتسم به هذا الاتصال وذلك الحوار من أهمية للعلاقات بين منطقتينا، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المطردة على وجه الخصوص.

٤٣ - تشجيع التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا لتعزيز القدرات الوطنية في هذين المجالين والمساهمة في الجهود الرامية إلى علاج المشاكل العالمية؛ وتشجيع شراكات الاستثمار والأعمال التجارية، التي تنطوي على نقل التكنولوجيات والمعرفة التقنية.

٤٤ - دعم تعزيز وإعمال حقوق الملكية الفكرية في جميع المجالات، باعتبارهما شرطاً مهماً لتعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية.

٤٥ - القيام، في سياق العولمة وتقدم مجتمع المعلومات، بتعزيز التجارة في مجال الخدمات ودعم أشكال التعاون الجديدة في هذا الميدان باعتبارهما عاملين مهمين لزيادة توثيق الروابط الاقتصادية بين المنطقتين.

٤٦ - تشجيع نقل التكنولوجيا من أجل تحسين العمليات والمعايير المتبعة في تسيير الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات إنتاج السلع، والتجارة الخارجية، والهيكل الأساسية للموانئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل.

٤٧ - العمل على تهيئة مناخ موات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتسم دورها بالأهمية لقيام اقتصادات سوقية مستقرة وتدعيم أوجه التبادل الاقتصادي وتنفيذ المشاريع المشتركة بين المنطقتين.

٤٨ - تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الهياكل الأساسية التي تتسم بالكفاءة، بما فيها النقل، والإجراءات الإدارية، في تحرير التجارة وتكثيف التعاون الاقتصادي.

٤٩ - تعزيز شراكتنا في التعاون الإنمائي، التي تتيح لنا فرصة مهمة لوضع ما بيننا من قيم ومثل مشتركة موضع التنفيذ ولتحقيق الفائدة المتبادلة منها.

٥٠ - المشاركة بنشاط، بالنظر إلى خطورة الأزمات المالية وتكرارها وفداحة آثارها على الصعدين الوطني والدولي، في إنشاء بنیان مالي دولي جديد يتيح للمنطقتين الاستفادة بصورة كاملة من تكامل أسواق رأس المال وتقليل مخاطر عدم استقرار تلك الأسواق.

٥١ - مواصلة تعزيز النظم المالية لبلداننا ووضع آليات للتنظيم والرقابة، من أجل الأخذ بأفضل المعايير والممارسات الدولية. وسيسهم ذلك في إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي يتسم بالدينامية والاستقرار. وسيكفل هذا النظام تفادي الأزمات المستقبلية أو ضمان التعرف عليها في وقت مبكر، إن حدثت، وإيجاد حل سريع وفعال لها لكبح انتشارها.

٥٢ - التسليم بأن العمل باليورو يسهم فعلا في تعزيز ما بين منطقتينا من روابط اقتصادية ومالية فضلا عن النظام النقدي والمالي الدولي، ويدعم استقرار ودينامية هذا النظام.

٥٣ - تشجيع المشاركة النشطة لحكوماتنا في المشاورات الجارية في الأمم المتحدة بشأن الاتجاهات العامة السائدة حاليا في التدفقات المالية العالمية. ومضافة الجهود لإصلاح النظام المالي الدولي، ووضع وتنفيذ خطة لتحقيق الاستقرار المالي الدولي، تتضمن رصد النظام المالي العالمي منعا للأزمات.

في الميادين الثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والإنسانية:

٥٤ - تأكيد التزامنا بإقامة شراكة متينة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي في الميادين التعليمية والثقافية والإنسانية، استنادا إلى القيم المشتركة وإلى الاعتراف بأهمية التعليم لتحقيق المساواة الاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي. كما نعلن التزامنا بتسيير علاقاتنا على أساس مبدئي المساواة واحترام التعددية والتنوع، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس، وهما المبدآن اللذان

يشكلان السبيل الأمثل لإقامة مجتمع مفتوح متسامح يستوعب الجميع ويكرس فيه حق الفرد في الحرية والاحترام المتبادل عن طريق تمكينه من الاستفادة على قدم المساواة من القدرة الإنتاجية والخدمات الصحية والتعليم والحماية المدنية.

٥٥ - التسليم بعدم وجود استثمار أفضل من تنمية الموارد البشرية، التي تشكل التزاما تجاه العدالة الاجتماعية ومتطلبا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل على السواء.

٥٦ - تخصيص مزيد من الموارد لتلبية المطالب الاجتماعية العادلة والملحة وتحسين نطاق برامجنا الاجتماعية ونوعيتها.

٥٧ - العزم على تبادل الخبرات بين منطقتينا بشأن السياسات الاجتماعية المتنوعة التي نطبقها حتى يتسنى تعزيز التعاون في هذا المجال، وخاصة في الصحة والتغذية والتعليم والعمالة.

٥٨ - التشديد أيضا على أهمية إيجاد فرص عمل كافية ومجزية ومنتجة في بلداننا. ولهذا الغرض، لا غنى عن تعليم العاملين بجميع أعمارهم وتزويدهم بتدريب متخصص.

ونوافق على ما يلي بصفة خاصة:

٥٩ - العمل على إحياء وحفظ - وتحسين معرفة - التراث الثقافي الضخم لمنطقتينا، بما يتضمنه من إرث وطني، فضلا عن تنوعنا باعتباره حلقة وصل أساسية للتكامل بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، تتيح زيادة توثيق وتمتين العلاقات بين شعوبنا وتشجيع الإبداع الثقافي باعتباره أداة للسلام والتسامح.

٦٠ - تشجيع اتخاذ إجراءات، في المنطقتين والمحافل المتعددة الأطراف على السواء، لتعزيز التنوع الثقافي والتعددية الثقافية في العالم.

٦١ - تشجيع أوجه التبادل الأقاليمي بين الجهات الفاعلة في المجالين التعليمي والثقافي باعتباره أحد أكفأ وأنجع السبل لتعزيز التفاهم المتبادل والتعلم والإنتاج الثقافي. وسيؤدي العمل على توثيق الصلات بين الفنانين والمنظمات في جميع القطاعات الثقافية إلى تشجيع احترام التنوع الثقافي واللغوي، على النحو الذي يصون كرامة الإنسان ويضمن التنمية الاجتماعية.

٦٢ - تشجيع زيادة التعاون والتبادل بين صناعات الثقافة وفي قطاع الوسائل السمعية - البصرية أيضا، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التعاون الثقافي والاقتصادي، على النحو الذي يواكب الاهتمام المتزايد بالحصول على منتجات عالية الجودة.

٦٣ - اعتبار تعزيز التعاون في مجال التعليم تحديا خاصا، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم الأساسي، والتدريب المهني، والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، والتعليم عن بعد، ومراعاة الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتنا. ونشير في هذا السياق إلى برامج التعاون الناجحة الموجودة بالفعل.

٦٤ - تعزيز وصول الجميع إلى التعليم والتدريب الفني باعتبارهما عاملين محددين لتقليل الفوارق الاجتماعية، والحد من الفقر، والحصول على فرص عمل أفضل أجرا، وكفالة حصول جميع من هم في سن الدراسة على تعليم أساسي كامل، وضمان حق الشعوب في الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية؛ ونؤكد على الحق في التعليم ذاته، الذي يستند إلى المسؤولية الوطنية الخاصة لكل بلد عن توفير التعليم الكافي لجميع مواطنيه.

٦٥ - تعزيز البحوث العلمية والتطوير التقني باعتبارهما عنصرين أساسيين في علاقاتنا وشرطا أساسيا لنجاح اندماج بلداننا في عالم تغزوه رياح العولمة، الأمر الذي يقتضي إحراز ألوان من التقدم في المعرفة العلمية وإتقان تلك المعرفة وتطويعها مع التكنولوجيا التي لا تنفك تتطور.

٦٦ - تشجيع نقل المبتكرات والتكنولوجيا لإنشاء المزيد من الروابط الاقتصادية والتقنية بين المنطقتين في مجالات إنتاج السلع والخدمات، والتجارة الخارجية، والهيكل الأساسية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، وغير ذلك.

٦٧ - الترحيب بشتى المناسبات التي جرى الترويج لها قبل مؤتمر القمة وأثناءه والتي شملت قطاعات مختلفة للمجتمع المدني.

٦٨ - إننا نهتدي بهذه الالتزامات الرسمية في حوارنا الحالي وتعاوننا في المحافل الإقليمية والدولية. وفي الوقت ذاته، تسهم تلك الالتزامات في إقامة الشراكة الاستراتيجية بيننا بنجاح.

٦٩ - وقد أعرب المشاركون عن امتنانهم الشديد لشعب وحكومة البرازيل لما أظهره من مودة ودعم أثناء أعمال مؤتمر القمة حتى تم اختتامه بنجاح.

— — — — —